



معوقات تنظيم الأسرة وكيفية مواجبتها

أمين عبد الله ابراهيم



... بالرغم من التقدم والتطور الحاصل والمحوظ في مجال نشر الوعي بقضايا السكان والصحة الانجابية وتنظيم الأسرة، وخاصة في ما يتعلق بالتوعية بأهمية تنظيم صحة الأم والطفل نتيجة استخدام وسائل تنظيم الأسرة للمباعدة وترك فواصل زمنية مناسبة بين كل مولود وآخر، إلا أن استخدام وسائل تنظيم الأسرة في بلادنا - للأسف الشديد - لا يزال ضئيلاً مقارنة بالمعارف والرغبة للاستخدام في مجتمعنا اليمني، كما أنها لا تزال قليلة جداً مقارنة بالعديد من البلدان العربية أو بلدان العالم الثالث، ويعود ذلك إلى العديد من العوامل الموضوعية والذاتية، منها ما هو مرتبط بمنظومة القيم ومنها ما هو مرتبط بالخدمة نفسها وطرق تقديمها وشمولها من عدمه.

ولعل أهم العوامل - باعتقادي - التي تعيق استخدام وسائل تنظيم الأسرة هي:

- ارتفاع نسبة الأمية لدى الأناث في بلادنا، حيث أكدت نتائج المسوحات والتعدادات أن التعليم دوراً كبيراً إيجابياً في خفض مستوى الخصوبة لدى المرأة.

- اعتبار التحكم في الانجاب عن طريق التباعد بين الولادات إنما يرتبط عليه العقاب، إذ هو في اعتقاد بعضهم تدخل في أمور يجب أن لا يتدخل فيها العادة، ويعمق الاحساس بالذنب لأن التفسير الخاطئ عن تنظيم الأسرة وتأرجحه بين التحليل والتحرير، وتأثر المجتمع الريفي على وجه الخصوص بالرأي القاصر والخاطئ بأن تنظيم الأسرة يتعارض مع مبادئ ديننا الاسلامي الحنيف.

- العادات والتقاليد تلعب دوراً أساسياً في تحديد الزواج المبكر، والازدحام بالتحصيل والتمتع بالمولود الأول، بالإضافة إلى ميل الأسرة اليمنية إلى العدد الكبير للولادة لعدة أسباب: إحصائياً المقوم من الأطفال نتيجة لوفيات الأطفال المرتفعة، اعتبار الأطفال وكثرتهم قيمة اقتصادية تساعد في العمل.. حيث أن حاجة الأب تشتد إلى عمالة أولاده لزيادة دخل الأسرة، تفضيل الذكور من الأولاد عن الأناث حيث تسعى بعض الأسر في الاستثمار بالولادات حتى يحصلوا على الولد «الذكر» أو يزيدوا من عددهم واعتبار الذكور وجهة اجتماعية للأب والأب على السواء وللأسرة بشكل عام، ورغبة

الزوجة ولو على مضيض باشباع رغبة الزوج أو أسرته بضرورة وجود طفل أو أطفال من الذكور، على الرغم من وجود عدد معقول من الأطفال الأناث، وكذا اعتزاز المرأة بأبناث أنوثتها بالعدد الكبير من الأطفال ذكوراً وأنثاء، هيمنة مفهوم الأسرة الممتدة في المجتمع اليمني وسيطرة الأسرة على توقيت زواج أبنائهم ذكوراً أو أنثاءً وكذا تحديد عدد كبير من الأطفال الذين لا بد لأبنائهم من الحصول عليهم وانجابهم.

- هيمنة الزوج على تحديد عدد الأطفال الذين يريدون، بغض النظر - للأسف - عن فهمه لتبعات ذلك على صحة زوجته، إما لعدم فهمه للمخاطر التي ترتب على الولادات المتكررة والمتعاقبة على صحة زوجته أو لعدم مبالاة بذلك، ولواجهة هذه العوامل التي تؤثر سلباً على استخدام وسائل تنظيم الأسرة، لا بد من تبني سياسات معينة في مواضيع محددة أو إيضاح ما يجب توضيحه أحقاقاً للحق، وتغيير مسلكيات خاطئة مبنية على معارف ومعلومات قاصرة أو مغلوطة ومن أهم المعالجات:

- التركيز الشديد على تعليم الأناث ومحو الأمية لدى من سنهم في سن التعليم الرسمي، ونشر الثقافة الصحية عن مخاطر الولادات المتكررة ذات الفاصلة الزمنية

غيرها، ومن هؤلاء العلماء الذين أجازوا ذلك الشيخ/ عبدالمجيد سليم، والشيخ/ محمد شلتوت، والشيخ/ محمد متولي الشعراوي، والشيخ/ حسن مامون، والشيخ/ سيد سابق في كتابه فقه السنة.

والعزل معروف بأنه إحدى الوسائل التقليدية لتنظيم الأسرة، بالإضافة إلى أن الحمل والوضع يسبب متاعب صحية للأم، ناهيك عن تكراره وقصر الفترة الزمنية الفاصلة بين ولادة وأخرى وما تسببه من زيادة في مراضه ووفيات الأطفال والأمهات، وقد أمرنا الله عز وجل بالآ نرعي أنفسنا إلى التهلكة حيث قال عز من قائل «انفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين» سورة البقرة آية ١٩٤، كما أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال: «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يعول».

ويكفي أن نقول أن العلم أثبت أن الولادات المتكررة والمتقاربة من حيث الزمن تؤدي إلى خلفه ضعيفة، وأن ذلك مرتبط بمراضه ووفيات الأطفال، وأن كثرة الأطفال قد تؤدي إلى اصابتهم المتكررة بالأمراض لا سيما عندما تكون في مجتمع يتسم بمحدودية دخل أفراد، وهذا هو ضياع الشخص لمن يعول، لأنه لا يستطيع تربيتهم وتعليمهم والصراف على الخصصات اللازمة لعلاجهم.

العزلة الذي حث على الرضاعة الطبيعية لها فيها من فوائد تغذية للطفل وصحية للأم بما فيها المباعدة بين الولادات، قال تعالى: «والولادات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة»، سورة البقرة آية ٢٣٣، فإذا كانت فترة الرضاعة الموصى بها حولين كاملين، يضاف اليها عام الحمل فهذا يكون الفرق بين المولود والذي يليه حوالي ثلاث سنوات، وهي فترة مناسبة ليأخذ الطفل حقه من العناية والرعاية قبل أن يأتي طفل آخر، وكذا لتستعيد الأم صحتها وقدرتها الفسيولوجية، كما جاء في السنة الشريفة عن جابر رضي الله عنه قال: «كنا نعزل في عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والقرآن ينزل عليه فلم ينهنا» رواه مسلم.

أما العلماء المحدثون فقد استدلوا من أحاديث العزل على جواز استخدام وسائل أخرى، تؤدي الغرض وتباعد بين فترات الحمل مثل بعض العوازل التي يستخدمها الرجل أو المرأة كالعازل الذكري وعازل عنق الرحم أو أقراص منع الحمل، أو اللولب، أو الحقن، أو

الزوجة إلى الزوج، فهل يستحق أي منهما اللوم والتأنيب أو النبذ والاحتقار . هل يستحق أمثال هؤلاء أن نغلق أبوابنا في وجوههم ونغلق قلوبنا عن مواساتهم ونقطع وشائج القربى أو أواصر الصداقة والمحبة بيننا وبينهم، لا شيء، إلا لأنهم وقعوا في إبتلاء . لم يكن لهم بد من قبوله ولم تكن لهم حيلة في صدده ولا بد فيما أصابهم من سوء... فكيف يعاقب إنسان بدون جريرة أو ذنب اقترفه؟! سيقول قائل:

نحن نقاطع المصابين بالإيدز لنحمي أنفسنا وأبنائنا وأهملنا جميعاً من الإصابة بالمرض نقول لهؤلاء إن الإيدز لا ينتقل عن طريق المصافحة ولا بالجلوسه ولا بالتحدث ولا ينتقل عن طريق الرذاذ كما هو حال الزكام والانفلونزا والتهاب اللوزتين ونحوهما عدوى الإيدز تحتاج إلى حادة تخترق الجلد أو الأغشية المخاطية وهذا لا يحدث إلا إذا استخدمت شفره حادة غير معقمة وكانت ملوثة بدم المصاب بالمرض أو عن طريق حقنة أو إبرة تعطي بالوريد أو العضل أو تحت الجلد وكانت ملوثة بفيروس الإيدز أما ما عدا ذلك فإن فيروس الإيدز ليس

مثل غيرها من الأطباء فقد علمت مبكراً أن مرض الإيدز هو مرض يتعلق بفقد المناعة المكتسبة ، وأنه مرض من تلك الأمراض الفروسية التي قد تؤدي إلى تحطم شديد للجهاز المناعي عند الإنسان غير قابل للشفاء وذلك يعني أنه يترك الضحية معرضة للإصابة بكل أنواع الأمراض المعدية، أي أن الإنسان المصاب بمرض الإيدز يصبح «ملطشة» لا يستطيع حماية نفسه من العدوى أي كان نوعها فيروسية أو بكتيرية أو عدوى بالفطريات أو ما شئت من هذه الأوقات الجرثومية التي يتعرض لها جسم الإنسان على مدار الساعة، لكن الجهاز المناعي للإنسان يقوم بالدفاع عنه عن طريق طريق الخلايا المتخصصة في مسائل الدفاع عن الجسم. هذه الخلايا المتخصصة في مسائل الدفاع عن جسم الإنسان هي الهدف الأساسي وربما الوحيد لفيروس الإيدز فإذا قضى عليها يصير جسم الإنسان كلية بدون دفاعات لا جوية ولا بحرية ولا برية، ولو لا حرب الله في لبنان لعاش «الإيدز» الإسرائيلي في البلاد فسأداً تماماً كما يفعل مرض الإيدز في جسم الإنسان وذلك ليس فقط بسبب قوة «الإيدز» الإسرائيلي ولكن أيضاً لأن أرض لبنان الحبيبة تركزت هكذا مكشوفة للعدو دون دفاعات من أي نوع وذلك هو ما يريده الأعداء...

كانت الصورة في ذهني عن الإيدز قاصرة ، كما هي قاصرة عند الكثيرين من أمثال، فلا بد من توضيح الصورة بشكل يجعلنا نتعامل مع هذه القضية تعاملاً صحيحاً وسليماً أو ما يجب معرفته عن مرض الإيدز هو طريق إنتقاله من شخص إلى آخر..

فهناك أربع طرق للانتقال يأتي في مقدمتها الاتصال الجنسي حيث ينتقل المرض من شخص مصاب أو حامل للمرض إلى الشخص السليم ولا يجب أن يتبادر إلى الذهن أن المقصود بالاتصال الجنسي هو «الزنا» أو «الواط» أو هما معا كسبب وحيد للانتقال العدوي فقد يكون المصاب بمرض الإيدز كان رجلاً أو امرأة برئيين عن أي اتصال جنسي محرماً وسوف تعرف ذلك مما سيأتي ..

ينتقل مرض الإيدز إلى الشخص السليم عن طريق نقل دم ملوث بفيروس الإيدز ثم ينتقل بعد ذلك من الزوج إلى الزوجة أو من

أهمية الإعلام والتثقيف السكاني...

شوقي العباسي

يبين واقع برامج وأنشطة التوعية السكانية أنه رغم الشوط الهام والكبير الذي قطعته خلال الفترة الماضية إلا أنها لا تزال محدودة من حيث التغطية الجغرافية كونها تقتصر غالبية أنشطتها على مستوى الحضر حيث لا تزال فئات مستهدفة أخرى خارج دائرة الاهتمام وخاصة في المناطق الريفية والنائية بالإضافة إلى أن برامج التوعية السكانية لا تزال حتى الآن تعتمد على رسائل تقليدية في إيصال الرسالة السكانية كما أن التطور الحاصل في مجال التوعية السكانية لم يصل إلى مستوى الحد المطلوب لخلق القناعات الكافية لدى الجمهور في ممارسة السلوك الإنجابي المرغوب الذي تسعى إلى تحقيقه السياسة الوطنية للسكان.

وعلى الرغم من الاهتمام الذي أولته السياسة الإعلامية لبلادنا فيما يخص القضايا السكانية وزيادة الوعي لدى المواطنين بطبيعة هذه القضية إلا أن ما تقوم به أجهزة الإعلام في الواقع لم يصل إلى المستوى المطلوب من حيث الكم والنوع فالبرامج والأعمال التي تحمل الرسائل السكانية لا تغطي الأجزاء القصير من المساحة الممكنة استغلالها في وسائل الإعلام المختلفة مع الأخذ في الاعتبار وجود برامج أعمال إعلامية تحمل في طياتها مضامين سكانية إلا أنها لا تزال تحتاج إلى البؤرة والوضوح في تحديد الرسالة السكانية وبالتالي فإن معرفة الحجم للمشكلة السكانية وإبعادها وضرورة التعاون بين الأجهزة الإعلامية والجهات ذات العلاقة بالسياسات السكانية والبرامج السكانية أمر في غاية الأهمية للوصول إلى خلق وعي لدى الجمهور حول القضية السكانية والتحديات المستقبلية لها.

وأهمية الممارسة للسلوك الإنجابي السليم من خلال الاستفادة من خدمات تنظيم الأسرة المتاحة في المراكز الصحية وضرورة إيصال الرسائل الإعلامية إلى المناطق التي تعاني من كثافة سكانية كبيرة في الأرياف التي تعتبر بؤرة التكاثر السكاني المتسارع والتي هي بحاجة إلى رفع الوعي لديهم بخصوص المشكلة السكانية وأهمية تنظيم الأسرة وفوائدها .

مريض الإيدز لم يقتل تسعاً وتسعين حتى يستحق العقاب!!!

د. علي محمد سعيد الشيباني

الكبرى ثم أخيراً ما ذنب جنين في بطن أمه انتقل إليه المرض قبل أن يرى الحياة في دنيا الناس وما ذنب رضيع كل ما فعله هو أن يرضع من ثدى أمه المصابة بالمرض فأصابته العدوى دون ذنب اقترفه ، كما سبق لأمه أن أصيبت بالمرض دون ذنب اقترفته وكما سبق أن يصاب بالمرض نفسه أبوه دون عمل مشين قام به أو ارتكبه...

هل بعد هذا التوضيح يستحق الإنسان أن يكون إنساناً إذا تعامل مع مرضى الإيدز بما يعنى مشاعر القهر والأذلال في نفوسهم إلا يكون الإنسان إذا تخلى عن دوره في مواساة هؤلاء الضحايا مسئولاً عن تدهور أحوالهم النفسية فيقولون عن ذلك الحق كراهية للمجتمع والرغبة في الانتقام في توزيع الجرح وانتشاره بين الصغار والكبار بكل الطرق والوسائل؟

وعلياً نعلم أن هناك مرض يعيشون بيننا معززين مكرمين مرفوعي القامة والهامة مع أنهم مصابون بأمراض انتقلت إليهم عن طريق الاتصال الجنسي في علاقات محرمة عن طريق «الزنا» أو «الواط» لكن الجرح الثقيلة من البنسلين ترفع عنهم الوصمة فأمرض الزهري والسيلان «الردة» والكلامير ياليس من الأمراض المحتشمة فهي تنتقل كلية عن طريق الاتصال الجنسي ومع ذلك فإن من يصابون بها لا يعانون من أدنى مشكلة مع المجتمع خلافاً لما هو عليه حال مرضى الإيدز فهم موصومون، منبوذون ومحرّمون من أن يكون لهم الحق في أن يتمتعوا بكل الحقوق التي يتمتع بها كل مواطن..

جاء في الحديث: أن رجلاً قتل تسعاً وتسعين نفساً فهام على وجهه يطلب التوبة والمغفرة، أطلق الناس دونه الأبواب لكن الله تعالى وهو العالم بما في صدور العالمين ، علم مقدار دنمه وصدق توبته وإنباته فتاب عليه ومضى عنه..

وعند أسوأ الافتراضات، أن رجلاً أو امرأة قد قارف أي منهما إثماً أو فاحشة فإبتلاه الله تعالى بالمرض الذي جعله يدفع الثمن غالباً وباهضاً إلا يستحق أمثال هؤلاء أن نريت على ظهورهم ونسحق على رؤوسهم ونخفف لهم جناح التواضع من الرحمة؟.. اليسوا أهلاً للعطف؟! لماذا نوصمهم بالعار كما لو كانت ساحة الخطيئة فارغة من البشر إلا منهم!!!



انعكاس التخطيط على السكان

حسن العزي

كان السكان في بلادنا قبل الثورة لا يعرفون شيئاً اسمه التخطيط كانت المهوم تتراكم قد تجوع اليوم، ولكن لا تدري إن كنت ستشيع غداً، إن كنت من جموع السكان الذين تواجدوا في عهد ما قبل الثورة، قد لانتسع هذه الزاوية الحديث عن معاناتك.. كنت قد وجدت في عهد ما قبل الثورة مع جملة من العادة والهموم، وهذا الأمر انعكس على مجمل مكونات حياتك، صحياً ومعيشياً واجتماعياً وثقافياً لذلك كان النمو السكاني محدوداً .. لكن وإن وجدت في عهد ما بعد الثورة فسوف تجد نفسك محاطاً بعناية.. وجدت وسائل التخطيط لحياتك التعليم ، والصحة تنعكس شيئاً فشيئاً على الانتعاش الحياتي للسكان، لذلك بدأت الأمور المتصلة بتحسن حياتك بجلاء الهموم والعناية وبطرق علمية مستولة ومن بين هذه الطرق هي الدراسة والبحث باعتبارهما من العوامل الأساسية التي تنعكس على حسن الأداء في مختلف مجالات الحياة ففي صورته يأتي التخطيط وتحدد اهدافه في اطار اعمال متعددة، ومثلها، التخطيط في مجال الصحة العامة والصحة الانجابية إذ نجد ان برنامج العمل السكاني ٢٠٠٦-٢٠١٠ قد حدد مسارا وهدفا يخص توسيع التغطية بالخدمات الصحية لتصل إلى ٧٠٪ عام ٢٠١٠م وهو يدعو إلى تعزيز نظام المديرية الصحية وتوسيعها ، وتحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة من خلال تفعيل أنشطة إدارة الجودة وتعزيز كفاءه النظام الصحي، وهو اي البرنامج يطلب وزارة الصحة والسكان والمنظمات الدولية والهيئات والجمعيات الأهلية بتوفير وتحسين الخدمات الصحية الأساسية وبخاصة في الريف لتغطي ٨٠٪ من احتياجات الرعاية الصحية في الريف وتخفيف طموح السكان برفع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة من ١٢.٤٪ عام ٢٠٠٣ إلى ٣٥٪ نهاية ٢٠١٠م فإن المطلوب دعم وتعزيز وتوسيع التسويق الاجتماعي لخدمات تنظيم الأسرة والتنسيق عن طريق وزارة الصحة العامة والسكان مع القطاع الخاص في تقديم خدمات ذات جودة عالية، وتوسيع وتعزيز خدمات الامومة الآمنة وتأهيل وتدريب الكادر الطبي في الريف وتوفير خدمات رعاية الحوامل بنوعية جيدة لتصل إلى ٩٠٪ من الفئات المستهدفة في عام ٢٠١٠م وخفف معدل وفيات الامهات لتصل إلى ٢٤٠ حالة لكل مائة الف حالة ويدعو البرنامج السكاني المقترح من قبل الامانة العامة للمجلس الوطني للسكان إلى التوسع في توفير وتوسيع خدمات الطوارئ التوليدية لتصل الخدمات الضرورية الأساسية إلى ٨٠ مركزاً صحياً وخدمات طوارئ توليدية شاملة في عدة مراكز صحية بمعدل مركز لكل ٥٠٠ الف ساكن .. هذه الجوانب التي تم التخطيط لها عن طريق وزارة الصحة العامة والسكان يتطلب من الامانة العامة للمجلس الوطني للسكان لتابعة نشر الوعي السكاني مترامناً مع نشر الخدمات وإشاعة الوعي السكاني عبر الاتصال المباشر بالمطالب والمطالبية والعمال والعاملات وبقية وسائط التواصل المباشر في الريف.